الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 18
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.21)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أُعرب عن التقدير والدعم لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023. وسُلط الضوء على

190624 060624 24-09198 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة ومع البلدان والمناطق الأخرى في العالم، بغية المضي قدما نحو نموذج إنمائي أكثر شمولا واستدامة.

3 - وسلَّم أحد الوفود بأن اللجنة قد رسخت مكانتها باعتبارها منتدى قيّما ومشروعا للحوار السياسي وللتوصل إلى توافق إقليمي في الآراء وصياغة اتفاقات من شأنها أن تمكن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من التأثير في إعادة تشكيل الهيكل العالمي بطريقة أكثر انسجاما مع أهداف إنشائها واحتياجات شعوبها.

4 - وأقر وفد آخر بالعمل الذي تضطلع به اللجنة منذ أمد طويل بوصفها معقلا للتفكير النقدي وإنتاج المعارف في المنطقة يساعد البلدان في وضع السياسات، وقال إن من شأن خبرتها أن تفيد بشكل خاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما وأن بلدان المنطقة تجد صعوبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأُقرَّ بما أثبتته اللجنة من قدرة على توفير التحليل المستنير، والمدّ بمساعدة تقنية جيدة تستند إلى أدلة علمية، وإتاحة التوجيه الاستراتيجي لصياغة سياسات عامة ذات فعالية. وسلط الوفد الضوء على ضرورة تعزيز تنويع البُنى الإنتاجية من خلال الابتكار وإدماج التكنولوجيات الجديدة. وشدد الوفد نفسه على أن الابتكار وإدماج التكنولوجيات الجديدة شرطان لا غنى عنهما لتعزيز القدرات في المنطقة فيما يتعلق بتوليد المزيد من القيمة المضافة في الإنتاج ولوضع المنطقة في وضع مؤات في مرحلة الانتقال إلى نموذج للطاقة المستدامة.

5 - وشدد أحد الوفود على أن اللجنة تقوم بدور حاسم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعمها الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب وفد آخر عن تأييده التزامَ اللجنة الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال جدول أعمالها الواسع النطاق للمساواة والتنمية الاجتماعية، الذي يعالج الأبعاد المتعددة لعدم المساواة والفقر. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره مراعاة منظور جنساني واعتبارات الإعاقة في الأنشطة التنفيذية للجنة.

6 - وأشار أحد الوفود إلى مواءمة الخطة البرنامجية المقترحة مع الإطار الاستراتيجي المشترك بين المملكة المتحدة وأمريكا اللاتينية، الذي يركز على أربع ركائز رئيسية للسياسات هي: القيم، والمناخ، والتجارة، والدفاع، والأمن. وشدد وفد آخر على أهمية نهج المجموعات الذي يروج له الأمين التنفيذي للجنة ابتغاء زيادة الإنتاجية والتنمية الإنتاجية والنمو الشامل في البلدان، بما في ذلك دعائم تعزيز الاقتصاد الكلي من أجل التنمية.

7 - وأُعربَ عن تقدير التعاون الوثيق بين اللجنة وشتى المؤسسات في شيلي. وطُلبت معلومات إضافية بشأن كيفية تفاعل اللجنة مع نظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبشأن مدى وجاهة وأهمية ذلك التعاون والتشاور.

8 - وأعرب أحد الوفود عن تفاؤله إزاء ضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع في جميع مراحل الخطة البرنامجية المقترحة، باعتبار الأمر جانبا أساسيا لتلبية احتياجات الفئات المهمشة. ولوحظ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عكست 18 عاما من الزيادة في مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة. وتساءل الوفد نفسه عن الكيفية التي يمكن بها لمديري البرامج أن يكفلوا استيعاب الجميع ضمن الأنشطة البرنامجية.

9 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية، أُعربَ عن تأييد الأهداف المحددة المتصلة باستخدام التجارة الرقمية (الفقرة 21-22 (أ)) واللوجستيات (الفقرة 21-22 (ب)). وطلب الوفد نفسه إجراء تقييم للتقدم المحرز أو التقدم المزمع إحرازه في هذين المجالين.

10 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار، أُعربَ عن تقدير التقدم المحرز في السياسات الرامية إلى تسريع التحول الرقمي. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن الشكل الثالث من الباب 21 والأنشطة المقررة لعام 2025 وما بعده، بما في ذلك كيفية استفادة البرنامج الفرعي من أوجه التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي لتسريع إحراز مزيد من التقدم.

11 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، قال أحد الوفود إن المنطقة متخلفة عن الركب في هذه الجهود وطلب إلى اللجنة تقديم مزيد من المعلومات عما يتم عمله في المنطقة. وبالإشارة إلى النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، التي تتعلق بتعزيز تعبئة الموارد، تساءل الوفد نفسه عما إذا كان يجري الاضطلاع بأي عمل آخر يتمشى مع هذا الهدف، مثل إجراء دراسات عن الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها المنطقة بصفة عامة أو تُواجَه في بلدان بعينها.

12 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لجهود اللجنة في إطار البرنامج الفرعي 4، التنمية الاجتماعية والمساواة، من أجل التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولاحظ الوفد أن 20 في المائة من السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تتاح لهم إمكانية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، مما يعرض للخطر أشد الفئات ضعفا، كما أعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها اللجنة لاستخدام الدروس المستفادة لتقديم المساعدة التقنية الأساسية بغية معالجة القضايا التي تؤثر على المحتاجين. وأعرب وفد آخر عن تقديره للتركيز في الخطة البرنامجية المقترحة على توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي والعاملين المستقلين، وكثير منهم من النساء أو من الأفراد المنتمين إلى الفئات المستبعدة اجتماعيا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وطلب الوفد نفسه معلومات إضافية عن المشاركة مع المجتمع المدني وغيره من الخبراء للمساعدة في تشكيل تركيز المبادرة على الاحتياجات المحددة للعاملين في القطاع غير النظامي.

13 - وأبرزت الوفود أهمية البرنامج الفرعي 5، المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ارتفاع عدد حالات قتل الإناث في عام 2022، على النحو المشار إليه في الفقرة 21-76، وطلب معلومات بشأن الأرقام المتعلقة بعام 2023. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره العمل المتواصل الذي تقوم به اللجنة للتخفيف من آثار تلك الجرائم البشعة، وعن ترحيبه بمبادرة اللجنة لتقديم دورة متخصصة بشأن قياس العنف الجنساني ضد المرأة. وأُشيدَ بالجهود التي تبذلها اللجنة لتدريب المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة في مجال تحسين معلومات صنع السياسات في قياس العنف الجنساني، على النحو المبين في الشكل الحادي عشر من الباب 21. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن المهارات المحددة التي اكتسبها أصحاب المصلحة والمسؤولون الحكوميون، وتساءل عن مدى أهمية هذه المهارات للمضي في الحد من العنف ضد المرأة. ورحب أحد الوفود بالتركيز على تحسين توافر الإحصاءات الجنسانية وقدرة الدول على تعزيز المساواة بين الجنسين. وكرر وفد آخر تأكيد دعمه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما عنصرين شاملين في استراتيجيات التنمية المستدامة لبلدان المنطقة.

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، رحب أحد الوفود بالتركيز المقترح على نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية. وسُلط الضوء على أهمية الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو). وأبدت الوفود ملاحظات بشأن التقدم المحرز من حيث زيادة فرص الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية، بما في ذلك مراعاة الشواغل البيئية للناس، وكذلك بشأن دعم اللجنة في هذا الصدد.

15 - وأشير إلى العمل المفيد للبرنامج الفرعي 11، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي، والبرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لدعم تنفيذ برامج التنمية الوطنية والإصلاحات الاستراتيجية لصالح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 11، سأل أحد الوفود عما إذا كانت اللجنة قد نظرت في اتخاذ إجراءات إضافية لدعم هايتي وأعرب عن تأييده للتصدي للتحديات الراهنة في البلد. وسلط وفد آخر الضوء على الدروس المستفادة والتغيير المزمع في إطار البرنامج الفرعي 12 فيما يتعلق بالشمول الرقمي ورحب بها، من أجل دعم البلدان التي تُركت خلف الركب وتعزيز التحول الرقمي في بلدان منطقة البحر الكاريبي.

الاستنتاجات والتوصيات

16 - **أثنت اللجنة على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقتين، وشددت على أهمية دور اللجنة الاقتصادية في كفالة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية القوية فيما بين البلدان، سواء داخل المنطقة أو مع بلدان العالم الأخرى، وفقا لولايتها.**

17 - **وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية في عملها مع بلدان الأقاليم في استقراء التدابير وزيادة الوعي ابتغاء معالجة ومكافحة الفقر وعدم المساواة.**

18 - **وكررت اللجنة تأكيد ضرورة تعزيز الإجراءات المنسقة بهدف تعزيز التكامل، والانتعاش الاقتصادي الشامل والقادر على الصمود، والتنمية المستدامة في المنطقتين، مع مراعاة منظور جنساني، وفقا لولاية اللجنة الاقتصادية.**

19 - **وأشادت اللجنة بخطط اللجنة الاقتصادية الرامية إلى زيادة عملها في مجال الحماية الاجتماعية، مع تعزيز السياسات الصحية والتعليمية في الوقت ذاته، فضلاً عن سياسات العمل والإدماج الاجتماعي، وفقاً لولايتها.**

20 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:**

البرنامج الفرعي 7
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

النتيجة 3

في عنوان النتيجة، الاستعاضة عن عبارة "الاقتصاد الدائري" بعبارة "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري".

الفقرة 21-108

في الجملة الأولى، الاستعاضة عن عبارة "الاقتصاد الدائري" بعبارة "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري".

الجدول 21-21

البند 7

بعد عبارة "المناطق الحضرية"، تدرج عبارة "الحد من إنتاج النفايات، واحتياجات بلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، واحتياجات بلدان المنطقة في مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية".

الفقرة 21-126 (ب)

بعد عبارة "البحوث التطبيقية"، تُدرج عبارة "في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك مسألة زيادة تنوع القوة العاملة في القطاع العام واستخدام الذكاء الاصطناعي من جانب القطاع العام".